Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT VOL. 19/N°2 Décembre 2020, p116-137
ISSN : 1112-3524 / EISSN : 2716-8220

تحليل الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي على الدول الأعضاء في ظل تفعيل منطقة التكامل الاقتصادي

Analysis of the economic effects of the customs union in light of activating the process of economic integration

د. زهية لموشي[1]، د. إلهام نايلي [2]

LEMMOUCHI Zahia[1], NAILI Ilham[2]

[1] جامعة العربي بن مهيدى (أم البواقى) ، Lemm_zahia@yahoo.fr

[2] جامعة العربي بن مهيدى (أم البواقى)، oebnaili@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/07/10 تاريخ القبول: 2020/08/06 تاريخ النشر: 2020/12/26

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن تشكل الاتحاد الجمركي للدول الأعضاء في ظل تفعيل منطقة التكامل الاقتصادي حيث أن التكامل الإقليمي يلغي إلى حد كبير الحواجز الجمركية و غير الجمركية و يؤدى الى تحرير القيود التجارية.و ماله من تأثير إيجابي على الانتاج و التجارة و الاستثمار، حيث أن التكامل الاقتصادي هو عامل رئيسي في تطوير التبادل التجاري على المدى الطويل، و كذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية على نطاق واسع. و إن فعالية هذا التكامل الاقتصادي يتم قياسها من خلال التحسنات الظاهرة في التجارة البينية و الخارجية، و لقد توصلنا من خلال البحث إلى أن تحفيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي،سيؤدى إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه و زيادة التخصص في الانتاج، و تخفيض الأسعار و زيادة الجودة و الكفاءة الإنتاجية، بالإضافة إلى زيادة رقعة السوق و تحسين كفاءتها.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الجمركي، التكامل الاقتصادي، الآثار الاقتصادية ،التبادل التجاري، الكفاءة الانتاجية

تصنيفات JEL: F1، F2، F15

Abstract:

This research aims to shed light on the most important economic effects resulting from the formation of the customs union of member states in light of activating the process of economic integration as regional integration largely eliminates customs and non-tariff barriers and leads to the liberalization of trade restrictions. And his money from a positive impact on production, trade and investment, as economic integration is a major factor in the development of trade exchange in the long run, as well as in achieving economic development on a large scale. And the effectiveness of this economic integration is measured by the apparent improvements in intra-foreign trade, and we have found through research that stimulating trade between the member states of the customs union will lead to increased trade between its members and an increase in specialization in production, and Reducing prices, increasing the quality and production efficiency.

Key words: customs union, economic integration, economic impacts, trade, production efficiency

JEL classification: F1 ،F2 ،F15.

[1] **المؤلف المرسل: زهية لموشي: Lemm_zahia@yahoo.fr**

1. مقدمة:

حدثت تغيرات واسعة النطاق فى العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد شهد النصف الأخير من القرن العشرين قدرا لا نظير له من النمو و التحول، و لقد حفز على ذلك التوسع فى التجارة و الاستثمار على الصعيد العالمي، و التطور التكنولوجي المتسارع. و قد أدى التحرير التجاري الواسع لانتشار و إلغاء القيود المالية إلى قيام سوق عالمية بصورة متزايدة لا تحكمها سوى قانون المنافسة ، و قد تزامن مع هذه التحولات و بروز ظاهرة عولمة الاقتصاد ، تشكل تكتلات إقليمية و التى تعاظم دورها فى الاقتصاد العالمي، و أصبحت هذه التكتلات تشكل إطارا و آلية لتكامل و اندماج الاقتصادات التى يجمعها تجاور جغرافي أو مصالح مشتركة ،و من أهمها المصالح الاقتصادية التى تعتبر المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات وتشكل الدافع الأقوى للتقارب بين هذه الجماعات، بإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها، مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة المشتركة بين جميع الأطراف، وعليه فإن التكتلات والتجمعات الاقتصادية أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية، خاصة إذا تعلق الأمر بمجموعة من الدول التي تربطها جملة من المقومات التاريخية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو العقائدية (الدينية) .لذلك فقد غدا مسار التكتلات الإقليمية سلوكا سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية . فمستوى التراكم الرأسمالي و ارتفاع كلفة التكنولوجيا الحديثة و اشتداد حدة المنافسة التجارية بين الاقتصادات العالمية، جعلت من المستحيل على أي دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية مواجهة شروط الاندماج فى الاقتصاد العالمي من منطلق الانغلاق و الانعزال أو الاعتماد على مصادرها المحلية. و عليه فإن هذا البحث جاء لتسليط الضوء على الآثار الاقتصادية الناجمة عن مرحلة الاتحاد الجمركي و التى تعتبر أحد أهم المراحل التى يمكن اعتمادها لتفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول الأعضاء و الارتقاء بها إلى أعلى درجات التكامل الاقتصادي .

- **الإشكالية الرئيسية** : و تتمحور إشكالية هذا البحث حول :

ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة عن الاتحاد الجمركي بالنسبة للدول الأعضاء في ظل تفعيل منطقة التكامل الاقتصادي ؟

- **فرضيات البحث** : اعتمدنا فى تحليل و معالجة الإشكالية الرئيسية للبحث على الفرضيات التالية :

1- إن التكامل الاقتصادي عملية إقتصادية منظمة تعتمد أساسا على مدخل التحرير التجاري و تمر بعدة مراحل

2- تتمثل الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي في زيادة المكاسب الناجمة عن فتح الأسواق و التخصص في الإنتاج،و زيادة نسبة التجارة البينية بين الدول المتكاملة .

3- إن تشكل الاتحاد الجمركي سيجعل اقتصاديات الدول الأعضاء أكثر ديناميكية.

– أهمية البحث : تظهر أهمية الموضوع في كونه يجعل من عملية تحقيق مرحلة الإتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء ضرورة حتمية للتكيف مع المستجدات الجارية إقليميا على مستوى الساحة الاقتصادية و التجارية الدولية. و ذلك لكون أن بعض الدول و خاصة النامية منها مازالت تركن إلى الأحادية بدل التجمع و التكتل و التقارب في عصر العولمة الذى لم يعد يقبل بالتفرقة، و لقد حاول هذا البحث تبين أهم الآثار و الانعكاسات الناجمة عن عملية تفعيل التكامل الاقتصادي من خلال مدخل التحرير التجاري و تشكيل إتحاد جمركي على الدول الأعضاء في منطقة التكامل سواءا من جانب عملية خلق التجارة أو تحويل التجارة .

– أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى :

- توضيح مفهوم التكامل الاقتصادي و أهم مراحله
- إظهار الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي و انعكاساتها على الدول الأعضاء .
- تقييم و تقدير نتائج الاتحاد الجمركي على إقتصاديات الدول المتكاملة .
- لتعرف على دور الاتحاد الجمركي في توسيع نطاق السوق و زيادة الكفاءة الانتاجية بين الدول الأعضاء
- توضيح دور و أهمية التكامل الاقتصادي في دفع عجلة التنمية

– منهج البحث :لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف ظاهرة التكامل الاقتصادي و التركيز خاصة على مرحلة الاتحاد الجمركي و الإلمام بمختلف جوانبها و الآثار المترتبة عنها. بالإضافة إلى تحليل و تشخيص المزايا و الانعكاسات الناجمة عن تشكيل الاتحاد الجمركي و آثارها المختلفة على الدول الأعضاء في منطقة التكامل.

- الدراسات السابقة :

- نتالى خالد (2016) ، بحث بعنوان : " تحديات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي بين الطموح و الواقع " ، حيث تم من خلال البحث تسليط الضوء على التقدم الحاصل في مفاوضات الاتحاد الجمركي العربي ومختلف القضايا العالقة خاصة تلك المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و توسيع نطاق التجارة بين البلدان الأعضاء نتيجة للحماية الجمركية المفروضة على بقية دول العالم مما يؤدي عادًة إلى تحقيق مكاسب اقتصادية هامة لبعض الدول

الأعضاء .و حرية حركة السلع داخل الاتحاد وبالتالي رفع عمليات المراقبة على الحدود داخل الإتحاد مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف و نفقات الجمارك.

- حسين عبد المطلب الأسرج (2010) ، بحث بعنوان " الإتحاد الجمركي العربي و آثاره على الإقتصاديات العربية " ، و يهدف هذا البحث إلى دراسة آثار قيام الاتحاد الجمركي العربي على إقتصاديات الدول العربية و تقديم بعض المقترحات و التوصيات لتفعيل دور الاتحاد الجمركي، و تحديد العقبات التى تحول دون الانتقال لمرحلة الاتحاد الجمركي العربي. فوجود الاتحاد الجمركي العربي يعد من أهم الآليات القادرة على تفعيل وتنشيط حركة التبادل التجاري العربى ، فالترابط الوثيق بين نمو التجارة البينية للدول العربية وبين نمو الناتج الإجمالي فيها يجعل الانطلاق من التجارة البينية لهذه الدول أساساً صالحاً لبناء وقيام إستراتيجية العمل الاقتصادي العربى المشترك؛ وذلك نظراً لأهمية قطاع التجارة وقدرته على تحقيق المنافع المتبادلة والملموسة على وجه السرعة، وعلى تحقيق تكتل تجاري عربى في مواجهة التكتلات التجارية الإقليمية القائمة.

- هيكل البحث : تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية :

1- مفهوم التكامل الاقتصادي و مراحل تفعيله

2- تحليل الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي على الدول الأعضاء

3-تقدير و تقييم نتائج الاتحاد الجمركي

2.مفهوم التكامل الاقتصادي و مراحل تفعيله :

لقد تزايد فى القرن العشرين الاهتمام بظاهرة التكامل الاقتصادي فى العالم حيث اتجهت لها العديد من الدول عوضا عن اعتمادها على الاقتصاديات المنفردة، و قد شهدت الساحة الاقتصادية العالمية نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات و التجمعات الاقتصادية سواءا فى إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي. و سيتناول هذا المحور مفهوم التكامل الاقتصادي و مراحله

1.2.تعريف التكامل الاقتصادي : يشير اصطلاح التكامل الاقتصادي *Economic Integration فى الفكر الاقتصادي إلى العملية التى يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التى تعترض التجارة القائمة بين مجموعة الدول

* يشير استخدام مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي " Integration " الذى اشتق من لفظ Integer الذى يعنى الشيء المتراكب عضويا فى كل لا يتجزأ .

الأعضاء فى مشروع التكامل الاقتصادي، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق و خلق التجانس بين سياستها الاقتصادية.(سامى عفيفي حاتم ، 2003 ، ص 28).

و يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات فى شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول تسعى إلى تعظيم المصلحة الإقتصادية المشتركة فيما بينها، على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة و ليست متنافسة. (عبد المجيد عبد المطلب ، 2003 ، ص 13) .كما يقوم التكامل الاقتصادي على تنسيق السياسات الاقتصادية، و يقصد بها التنسيق بين سياسات الدول المتكاملة فى النواحي المالية و الضريبية و النقدية و الانتاجية و غيرها، و ذلك منعا لحدوث آثار مضادة لسياسة تتبعها دولة ما من دول التكامل على سياسة تتبعها دولة أخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة.(أحمد عبد الداود ، 2002 ، ص 10)

و نظرا لعدم وجود اتفاق بين معظم الاقتصاديين على صيغة موحدة فى تحديد مفهومه و مدلوله فنجد من يضيق بهذا المفهوم و يقتصره فقط على الحالات التى ترمي إلى تحويل الاقتصادات الوطنية المستقلة إلى أجزاء من اقتصاد واحد كبير ، و هو ما يعبر عنه بالاندماج الاقتصادي . و نجد أيضا من يرى أن التكامل الاقتصادي يتحقق عند قيام أي صورة من صور التعاون الاقتصادي الدولي ، و هناك من يذهب إلى أن مجرد قيام علاقات تجارية بين دولتين أو أكثر هو بمثابة دليل على قيام تكامل اقتصادي بينهما

2.2 مراحل تفعيل التكامل الاقتصادي : تعتمد مراحل تفعيل التكامل الاقتصادي على مدخل تحرير التجارة و الذى يقصد به تخفيض الحواجز الجمركية التى تقف فى وجه التدفقات التجارية بين الدول الأعضاء فى منطقة التكامل، و تمر هذه العملية بمراحل أو درجات مختلفة و تهدف من خلالها إلى الوصول بالتكامل الاقتصادي الإقليمي إلى أعلى درجاته، و يمكن ترتيبها كما يلى:

1- ترتيبات التجارة التفضيلية preferential trade agreements (PTA)

و تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى فى التكامل ، حيث يتم منح بعض المزايا فى صورة تخفيض محدود للرسوم الجمركية،مع الاحتفاظ بالعديد من القيود على التعامل بين الأعضاء. (محمد سيد عابد ،1999،ص 256) أو يتم إلغاء نظام الحصص الذى تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم، (فؤاد أبو ستيت، 2004 ، ص 9) و يقصد بهذا النظام مجموعة الإجراءات التى تتخذها دول معينة للتخفيف من القيود المعرقلة لحركة و انسياب السلع فيما بينها، بمعنى تبادل المعاملة التفضيلية فيما بين تلك الدول فتعطى كل من هذه الدول الأطراف الأخرى مزايا جمركية إما فى شكل تخفيض فى التعريفة الجمركية أو تخفيف فى القيود التجارية الأخرى ومن الأمثلة الخاصة بنظام التفضيل هو ما اتفقت عليه دول منظمة التعاون الاقتصادي

الأوروبي(O.E.E.C) سنة 1948 على إلغاء نظام الحصص الذى كانت تخضع له مبادلاتهم التجارية (أحمد الغندور ، 1970 ، ص 9) .

2- منطقة التجارة الحرة* free trade areas

و فى هذه المرحلة يتم تحرير التجارة من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى ، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء فى التكامل ، و ذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل فى تعظيم الإنتاج و حجم التجارة بين دول المنطقة (على حسين،1998، ص 29). كما أن انتقال السلع و الخدمات داخل المنطقة يكون بلا قيود، و هو ما سيؤدى إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية و يدفع عجلة التنمية، و يدعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء.و من خلال هذا المفهوم يمكن تحديد خصائص منطقة التجارة الحرة فيما يلي :

- تشتمل منطقة التجارة الحرة على مجموعة من التدابير تلغي كافة القيود الجمركية و غير الجمركية على التجارة البينية، و يستثنى من هذا التحرير الكامل خدمات رأس المال. كما توضع ترتيبات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة، و التى تتأثر كثيرا بتحرير التجارة فى الأجل القصير .
- للدول الأعضاء الحرية الكاملة فى صياغة سياستها التجارية اتجاه العالم الخارجي .

كما قد عرفتها المادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية **(G.A.T.T)** بأنها " عبارة عن مجموعة من إقليمين أو أكثر من الأقاليم الجمركية التى تلغى فيها الرسوم الجمركية بالنسبة لكل التجارة تقريبا بين الأقاليم المكونة للمنطقة و ذلك فيما يتعلق بالسلع المنتجة فى هذه الأقاليم ".و قد وضعت الاتفاقية شروط تكوين منطقة التجارة الحرة و هي:

1- أن يشمل الاتفاق كل التجارة تقريبا بين الدول الأعضاء فى المنطقة .
2- إلغاء الرسوم و اللوائح المقيدة لكل التجارة بين الدول الأعضاء و لا يكتفى بتخفيض الرسوم .
3- يوضع جدول زمني لا يتجاوز فترة معينة يتضمنه الاتفاق لتكوين منطقة التجارة الحرة .
4- يجوز أيضا طبقا لنص المادة 24 من الاتفاقية أن تعوض الدول التى ستنضر من إنشاء منطقة التجارة الحرة

* تختلف منطقة التجارة الحرة عن المنطقة الحرة حيث هذه الأخيرة تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات والصادرات، وتجلب التكنولوجيا المتقدمة وغيرها. وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروعات مشتركة متعددة الأغراض وتشترك في إقامتها عدة دول فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.

و تعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي حيث تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي حدوث بعض الإنحرافات فى التجارة و الإنتاج و الاستثمار (كامل بكري، 1984 ، ص 38).

3- الاتحاد الجمركي Costoms Union

و فى هذه المرحلة تكون الدول الأعضاء قد توصلت إلى إتمام إجراءات منطقة التجارة الحرة ، ليضاف إليها الالتزام بتعريفة جمركية موحدة تطبق على السلع المستوردة من العالم الخارجي، (عبد الحميد عبد المطلب، 2003 ، ص 27) و هو ما يجعل الدول غير الأعضاء لا تستطيع التحايل للتصدير إلى دول الاتحاد من خلال الاتفاق مع الدول الأعضاء الأقل تشددا كما هو الحال فى منطقة التجارة الحرة. و يساعد الاتحاد الجمركي على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الداخلة فى الاتحاد، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء ، حيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التى تتمتع بها فى انتاج السلع و الخدمات. (فؤاد أبو ستيت ،2004 ، ص 12)

و قد عرفت الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة الاتحاد الجمركي بأنه " استبدال إقليم جمركي واحد بإقليمين جمركيين أو أكثر " و قد اشترطت المادة 24 من الاتفاقية لتكوين الاتحاد الجمركي نفس الشروط السابقة الخاصة بانشاء منطقة التجارة الحرة (عادل أحمد حشيش، 1998، ص 264)، و يشكل الاتحاد الجمركي الدرجة الثالثة التصاعدية فى سلم التكامل الاقتصادي و يشتمل الاتحاد الجمركي فى واقع الأمر على عدد من الإجراءات و هي : (زينب عوض الله ، دون سنة نشر ، ص 193)

- إزالة كافة القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد و هنا يمثل الاتحاد الجمركي المناطق الحرة .
- إقامة سياج جمركي موحد فى شكل تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي يتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين الأعضاء
- الامتناع عن عقد أي اتفاقيات جمركية أو تجارية بين دولة عضو و العالم الخارجي .

4- السوق المشتركة Common Market

فى هذا الشكل من أشكال التكامل يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، و تلتزم كل دولة بسياسة موحدة فى مواجهة كل الدول خارج السوق، و هي بذلك تشبه الاتحاد الجمركي ، لكن يضاف إلى ذلك حرية حركة

عناصر الإنتاج من العمل و رأس المال بين الدول الأعضاء (محمد سيد عابد، 1999، ص 259) ،وتبدأ مرحلة السوق المشتركة بترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات، و تقليل التحكم و السيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد، و لذلك تعتبر مرحلة السوق المشتركة هي المرحلة الأكثر تقدما عن المراحل السابقة، لذلك أصبحت توصف حديثا بالتكامل العميق Deep integration، كونها تؤدى إلى دمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي الى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، (نتالى خالد ، 2016 ، ص 28) من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمالة الماهرة نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم، وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية، (إكرام عبد الرحيم ، 2002 ، 65) ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا عام 1964.

5- الوحدة الاقتصادية Economic Union

يمثل الاتحاد الاقتصادي مرحلة جد متقدمة من التكامل الاقتصادي، كما أنها تعتبر أعلى درجة فى سلم التكامل الاقتصادي بالقياس إلى الدرجات السابقة، و هي تتشابه مع السوق المشتركة من حيث إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع و الخدمات و انتقال عناصر الانتاج داخل المنطقة المتكاملة، و لكنها تمتاز عن السوق المشتركة بأنها تتضمن تحقيق التنسيق و الانسجام بين السياسات الاقتصادية المتبعة فى الدول الأعضاء فعملية إنشاء وحدة اقتصادية بين مجموعة من الدول فى منطقة معينة يترتب عليها تقوية و زيادة الروابط الاقتصادية بين تلك الدول فى مجالات الانتاج و المجالات النقدية و المالية، لدرجة إذابة اقتصاديات تلك الدول فى اقتصاد واحد كبير، وفى ظل احتفاظ كل دولة بشؤونها السياسية مستقلة عن الدول الأخرى الأعضاء فى الوحدة الاقتصادية (سامى عفيفي حاتم ، 1991 ، ص 293)، و التجربة الوحيدة فى التاريخ المعاصر لانشاء تكامل اقتصادي بين عدد من الدول فى صورة وحدة اقتصادية هي تجربة الوحدة الاقتصادية لدول أوروبا الغربية .

6- الاتحاد النقدي Monetary Union

لقد عرف F. Machlup إصطلاح التكامل النقدي على أنه : " مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية ، عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء فى المنطقة

التكاملية". (f. machlup, 1977, p19) ويعتبر توحيد العملة خطوة مهمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية، لأن تحرير التجارة غالبا ما يترتب عليه مشاكل خاصة بالمدفوعات، كما أن تحرير انتقال عناصر الإنتاج يخلق احتمالات المبادلة بين عملات مختلفة و تحويل الأجور و عوائد عناصر الإنتاج الأخرى. فقيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر (رفعت محمد ، أحمد محي ، 2006 ، ص 42) و يمكن توضيح درجات التكامل الاقتصادية الشكل رقم 01 .

الشكل رقم 01 : درجات التكامل الاقتصادي

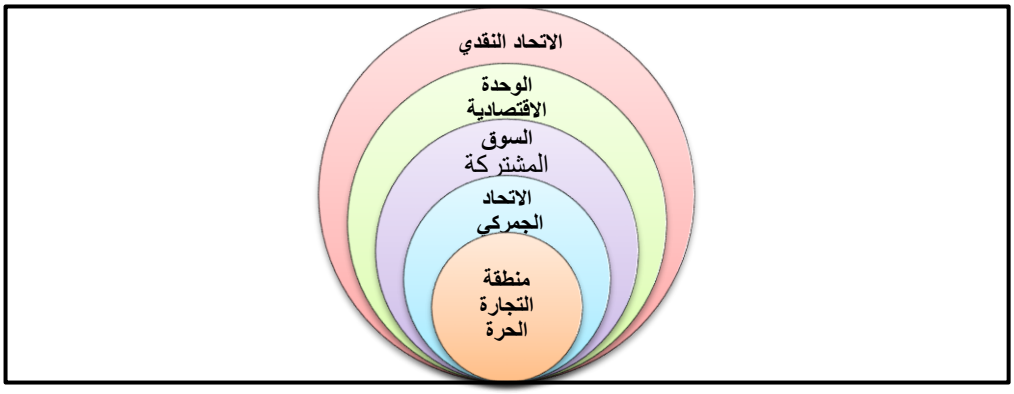

المصدر : (نعماوي رشيدة، 2013، ص ص : 16-18) .

3.تحليل الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي على الدول الأعضاء

فبالنسبة للآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي، فقد تناولها التحليل النيوكلاسكي، الذى يعبر عن خلاصة فكر الجيل الأول من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكتلات الإقليمية، من خلال التركيز على نظرية الاتحاد الجمركي و آثار خلق التجارة و تحويل التجارة بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، كما يلي :

1.3. نظرية الاتحاد الجمركي : رغم أن التحديدات السابقة التى يفرضها الإطار العام لنظرية التكامل الاقتصادي تتعلق بكافة درجات سلم التكامل، إلا أن درجة الاتحاد الجمركي قد استهوت المنظرين المهتمين بالجوانب التحليلية المختلفة للظاهرة، فهم يرون فى هذه الصورة التكاملية الكثير من مظاهر البساطة و الوضوح التى تسهل بناء نماذج اقتصادية واضحة تعبر عن الظاهرة، و تبرز آثارها المختلفة على اقتصاديات الدول الأعضاء. و بالتالى يمكن تعميم

النتائج المتوصل عليها من خلال هذا التحليل على باقى درجات سلم التكامل الاقتصادي . و تعرف نظرية الاتحاد الجمركي على أساس أنها الإطار النظري المناسب لتحليل و دراسة أي نظام تجاري تمييزي*، مع تقييم آثاره الاقتصادية على باقى دول العالم. (سامى عفيفي حاتم ، 2003 ، ص 59) لذلك تعتبر نظرية الاتحاد الجمركي العمود الفقري للنظرية التقليدية للتكامل، و يرجع الفضل فى وضع أسس هذه النظرية إلى (**فاينر**) ، و أعماله الرائدة فى كتابه الذى صدر سنة 1950، و لقد عرف تحليله باسم " قانون فاينر للاتحادات الجمركية ".كما أنه تناول ظاهرة الاتحادات الجمركية بالبحث و التحليل كلا من : Herbert , Griech (Bye , Mavrice)، و يرى (**فاينر**) بأن الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي تشمل إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية على واردات الدول الأعضاء فى الاتحاد بالإضافة إلى وضع تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد ثم توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء فى الاتحاد على أساس قاعدة مقبولة للجميع .و تنطلق نظرية الاتحاد الجمركي من منطق نظرية التجارة الدولية القائلة بأن تحرير التجارة على المستوى العالمي هو الذى يحقق أقصى قدر من الرفاهية للعالم و بما أنها تنطوي على تحرير جزئي فإنها تمثل بديلا ثانيا من الأفضلية (second best). (محمد محمود الإمام ، 1990، ص 254) و النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي تقوم بتحليل الآثار المترتبة على إقامة اتحاد جمركي على تخصيص الموارد فى الدول الأعضاء فى الاتحاد . و يفرق (**فاينر**) بين نوعين من آثار الاتحاد الجمركي على الرفاه الاقتصادي يعرف الأول بخلق التجارة (trade creation) و الثانى بتحول التجارة (trad diversion).

2.3 . تحليل الآثار الاقتصادية للاتحاد الجمركي : أبرز تحليل فينر أثرين لإنشاء الاتحاد الجمركي، الأول إيجابي بالنسبة للدول الأعضاء ويتمثل في أثر خلق التجارة، والثاني سلبي بالنسبة للدول غير الأعضاء ويتمثل في أثر تحويل التجارة. ففى حالة قيام الاتحاد الجمركي ، فإن الأثر الإنشائي أو عملية خلق التجارة تكمن فى تعويض السلع المنتجة محليا بالواردات القادمة من باقى الدول المتكاملة ، نظرا لانخفاض تكاليفها فى هذه الدول مقارنة بتكاليف الانتاج المحلية(F . Gauthier, 1990, p 192) لمما يعنى أن خلق التجارة يكون أثرها إيجابيا لأنها تعنى استخداما أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد، و بالتالى الاقتراب من توزيع الانتاج فى ظل حرية التجارة

* تشتمل النظرية الجمركية على نوعين من التمييز : التمييز السلعي و المتعلق باختلاف معدلات الرسوم المطبقة على السلع المختلفة ، و التمييز الجغرافي ، و هو اختلاف معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على نفس السلعة حسب البلد القادمة منه ، لكن نظرية الاتحاد الجمركي تختص بالتمييز الجغرافى دون التمييز السلعي .

أما أثر تحول التجارة فيعرف بأنه الأثر الذى ينتج من نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأقل فى السوق الخارجي إلى الدولة ذات التكلفة الأعلى العضو فى الاتحاد التى اكتسبت ميزة حماية التعريفة الجمركية الموحدة ، و يعتبر أثرا سلبيا بعكس أثر خلق التجارة لأنه يؤدى إلى تحول التجارة من منتج أقل تكلفة إلى آخر أعلى تكلفة و بالتالى إلى الابتعاد عن الوضع الأمثل للانتاج المحقق فى ظل حرية التجارة . و فى واقع الأمر فإن قيام الاتحاد يؤدى إلى حدوث الأثرين معا. و من أجل تحديد صافى آثار الرفاه الناتجة عن إقامة الاتحاد الجمركي يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحول التجارة ، فإذا طغى أثر خلق التجارة على أثر تحول التجارة فإن إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدى إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية و تحقيق البلد المستورد زيادة صافية فى رفاهيته الاقتصادية . و لقد حاولنا تحليل هذه الآثار كما يلى :

1. 2. 3 أثر خلق التجارة: غالبا ما يتم تقييم التكتل الاقتصادي الإقليمي على أساس مدى مساهمته في " خلق التجارة أو مساهمته في تحويل التجارة ". فحسب (**فاينر**) يتمثل أثر خلق التجارة في نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة إلى المنتجين الأكثر كفاءة، أي من التكلفة المرتفعة إلى التكلفة المنخفضة (محمد سيد عابد ، 1999، ص268) ، و بالتالي فان التكتل الاقتصادي يعتبر مفيدا إذا ما كان الأثر الصافي لصالح خلق التجارة، و العكس إذا أما كان لصالح تحويل التجارة، وسنعرض في ما يلي آلية عمل هذه النوعية من الآثار المفيدة والمفسرة وذلك بالاعتماد على الشكل رقم (02) من خلال الفروع التالية : (أحمد الكواز ، 2009 ، ص11)

1. تحليل التوازن الجزئي (أي تقييم تأثير تحرير التجارة على صناعة معينة) ثم الانتقال لشمول بقية القطاعات.
2. افتراض وجود ثلاث دول (A) و(B) و(C) تتمتع كل دولة بطلب وعرض على سلع متجانسة في الصناعة المعينة.
3. تشكل الدولتين (A) و(B) اتحادا جمركيا (ملاحظة أن خلق وتحويل التجارة يمكن أن يتحققا بغض النظر عن إذا ما كان شكل التكتل الإقليمي هو ترتيبات تفضيلية أو منطقة لتجارة حرة أو اتحاد جمركي)، ولتسهيل الفكرة فانه سيشار لشكل التكتل الإقليمي على أنه إتحاد جمركي
4. سيتم التركيز على الدولة (A) باعتباره عضوا في الاتحاد الجمركي وسيفترض بأنها دولة صغيرة (أي إنها أخذ للسعر الدولي)، وسيفترض أيضا بأن الدولتين (C) و(B) هما دولتين كبيرتين، أي أن بإمكان الدولة (A) و(B) التصدير والاستيراد وبكميات التي ترغبها للدولتين (B) و(C) ومنهما بالأسعار السائدة في الدول الأخيرة.
5. في حال افتراض أن الدولة (A) تتاجر بحرية مع الدولتين (B) و(C) فإن الدولة (A) ترغب باستيراد السلعة محل الاتجار، ونفترض أن الدولة (A) لا تتجار بحرية في البداية أي أن الدولة (A) تفرض تعريفة جمركية محددة على الواردات من الدولتين (B) و(C).

6. أخيرا سنعرض أولا لحالة التوازن في ظل وجود تعريفة جمركية ثم نحسب السعر وأثار الرفاه الاقتصادي المتوقع حدوثها في ظل إقامة الاتحاد الجمركي بين الدولتين (A) و(B) مع احتفاظ الدولة (A) بنفس التعريفة الجمركية (قبل قيام الاتحاد الجمركي) مع الدولة (C) الغير عضو في الاتحاد الجمركي .

يوضح الشكل رقم 02 حالة خلق التجارة بفعل إقامة الاتحاد الجمركي من خلال منحنيات العرض و الطلب للدولة (A)، و ما يمكن ملاحظته هو أن مستوى الرفاه الاقتصادي العام سوف يرتفع تحت كافة الظروف.

و تبين الأسعار (P^B) و(P^C) أسعار العرض المرتبطة بالتجارة الحرة للدولتين (B) و(C) تباعا. و لابد من ملاحظة أنه يفترض بأن الدولة (C) قادرة على توفير عرض للمنتج بسعر اقل من الدولة (B). و حتى يكون هذا العرض واقعيا لابد للدولة (B) أن تفرض تعريفة جمركية أو أي شكل آخر من أشكال القيود على الواردات من الدولة (C)، و إلا فإن الدولة (B) ستستورد كافة احتياجاتها من الدولة (C)

كما افترضنا سابقا فإن الدولة (A) لديها تعريفة محددة مفروضة على الواردات من الدولتين (B) و(C):

$$\mathbf{t^* = t^B = t^c}$$

وتؤدي هذه التعريفة إلى رفع أسعار العرض المحلية ($P^B{}_T$) و ($P^c{}_T$) تباعا وتعكس الخطوط الخضراء حجم التعريفة :

$$\mathbf{t^* = P^B{}_T - P^B = P^c{}_T - P^c}$$

وطالما أن السعر قبل التعريفة في الدولة (A) أي (P^a) اقل من الأسعار المرتبطة بالتعريفة ($P^B{}_T$) و ($P^c{}_T$) فان المنتج لن يستورد، وبدلا من ذلك فإن الدولة (A) ستوفر طلبها عند $S^1 - D^1$ وفي هذه الحالة تعتبر التعريفات الجمركية غير مسموح بها.

ولنفترض الآن أن الدولتين (B) و(C) قد أقامتا اتحاد جمركي وان الدولة (A) أزالت التعريفة الجمركية المفروضة على وارداتها من الدولة (B) في هذه الحالة : $\mathbf{t^B=0}$

إلا أن $\mathbf{t^c}$ ستستمر عند $\mathbf{t^*}$ وعليه فإن مستويات الأسعار المحلية للسلع عند الدولتين (B) و(C) تعادل الآن ($P^B{}_T$) و ($P^c{}_T$) وعلى التوالي.

الشكل رقم(01) : حالة خلق التجارة

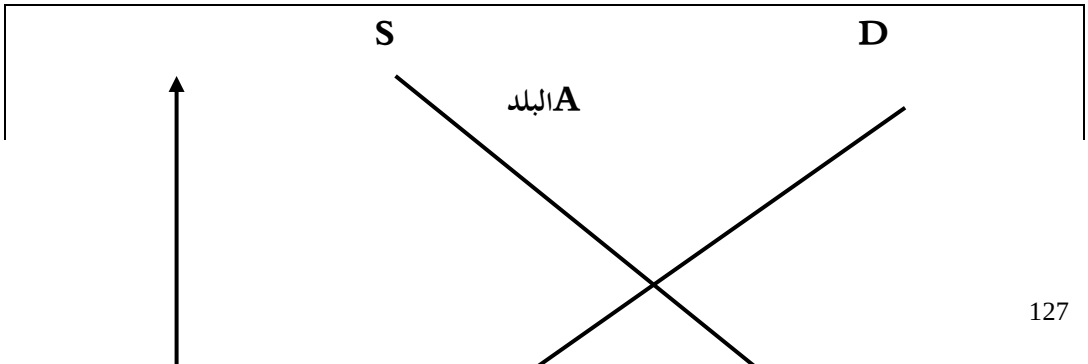

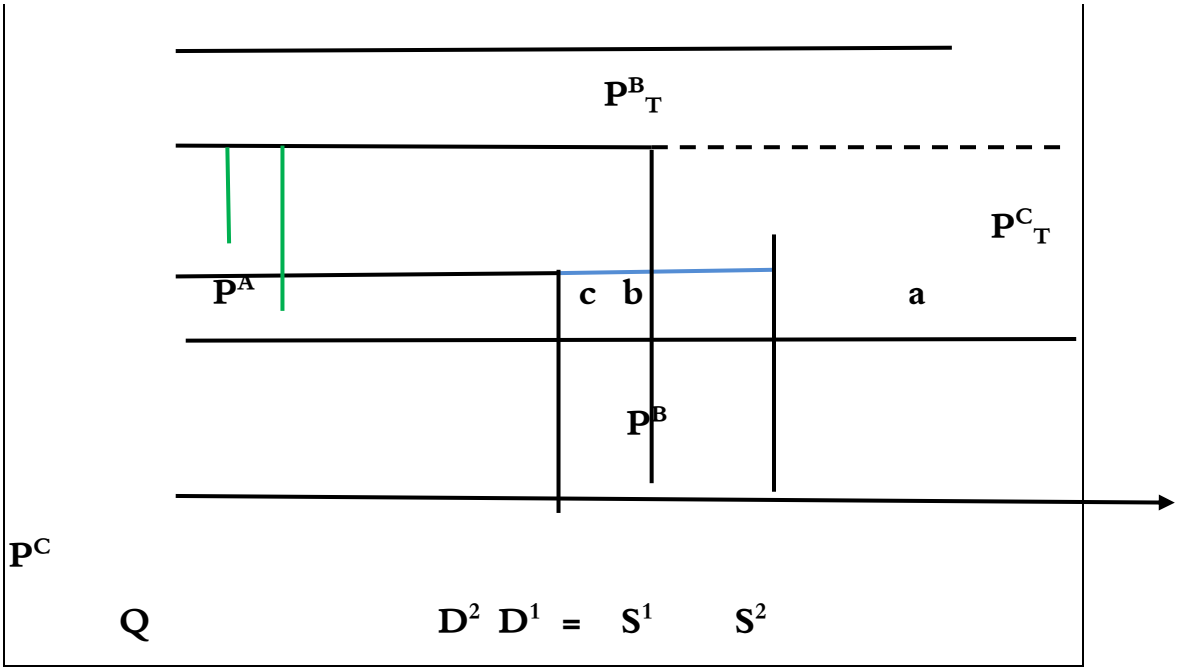

المصدر : أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 13.

وطالما أن طالما أن $P^{B} < P^{C}{}_{t}$ فان الدولة (A) ستستورد المنتج من الدولة (B) بعد قيام الاتحاد الجمركي .

وعند السعر المحلي اقل من (P^{B}) سترتفع الواردات إلى الخط الأزرق ($S^2 - D^2$).

وبناءا على ذلك فإنه طالما أن هناك حركة تجارية في ظل الاتحاد الجمركي لم تكن موجودة سابقا معنى ذلك أن هناك خلقا للتجارة. و يوضح الجدول رقم 01 ملخصا لأهم أثار الاتحاد الجمركي على خلق التجارة.

الجدول رقم (01) : أثار الاتحاد الجمركي على خلق التجارة.

	aالبلد
فائض المستهلك	+(a+b+c)
فائض المنتج	-a
العوائد الحكومية	0
الرفاه الاقتصادي العام	+(b+c)

المصدر : من إعداد الباحثتين إعتمادا على الشكل رقم 2

– **المستهلكون في الدولة (A)** : أن الانخفاض في أسعار السلع المستوردة وسلع إحلال الواردات سيرفع من فائض المستهلكين (انظر الجدول رقم 1 وشكل رقم 2).

– **المنتجون في الدولة (A)** : يعاني المنتجون في الدولة المستوردة خسائر نتيجة قيام الاتحاد الجمركي و يعود ذلك إلى أن انخفاض أسعار منتجاتهم يخفض من هذا الفائض، كما يساهم هذا الانخفاض في السعر بانخفاض إنتاج المشروعات القائمة وقد تضطر بعض المشروعات للخروج من السوق وانخفاض العمالة، والأرباح و مدفوعات التكاليف الثابتة

– **حكومة الدولة (A)** : طالما انه لا توجد تعريفة جمركية أصلا وان المنتج لم يكن مستوردا، لذلك فانه لا توجد عوائد من التعريفة بالأصل. وبالتالي فإن إنشاء إتحاد جمركي سوف لن يساهم في تعزيز أي خسائر بالعوائد الحكومية .

– **الرفاه الاقتصادي العام الدولة (A)** : هذا الرفاه هو ناتج جمع المكاسب والخسائر فائض المستهلك وفائض المنتج في هذه الحالة.وتشير قيمة هذا الجمع إلى نتيجة موجبة ذات مكونين :

- مكاسب موجبة في كفاءة المنتج (**b**).
- مكاسب موجبة في كفاءة المستهلك (**c**).

معنى ذلك انه في حالة بروز خلق التجارة بفعل قيام الاتحاد الجمركي فإنه يجب أن يؤدي إلى مكاسب صافية في الرفاه الاقتصادي العام (انظر الجدول رقم 1 وشكل رقم 2).

3 . 2 . 2. أثر تحويل التجارة: إثر دخول دولة في اتحاد جمركي تغير ممونيها من الدول غير الأعضاء والذين يتمتعون بتكلفة منخفضة في الإنتاج إلى ممونين جدد بأحد الدول الأعضاء ذو تكلفة مرتفعة، هذا الانتقال في المبادلات التجارية يمثل ابتعاد عن التوزيع الأمثل للموارد وانخفاض في مستوى الرفاهية.(A. boue,1998 p 244)

وأبرز مثال على ذلك ما تداولت الصحف تسميته بحرب الدجاج، وهو نزاع تجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوربية سنة 1962-1964،بعد تحويل ألمانيا تبادلها التجاري لهذا المنتوج الذي كانت تستورده من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كل من فرنسا و أيرلندا. ففي بعض الحالات قد يخفض تحويل تجارة الرفاه العام وهذا ما يعرف ب "حالة تحويل التجارة الضارة "، إلا انه يحسنها في أحيان أخرى .

و لتحليل أثر تحويل التجارة يمكننا الاعتماد على الشكل رقم (03) ، و الذى يوضح منحني الطلب والعرض للدولة (A) و تمثل (P^B) و(P^c) أسعار العرض المرتبطة بحرية التجارة من الدولتين (B) و(C) تباعا، ولا بد من

ملاحظة أن الدولة (C) يفترض أنها في وضع أفضل بعرض المنتج بسعر أقل من الدولة (B). وهنا لابد من ملاحظة أيضا بأنه قد يكون هذا الافتراض واقعيا فإنه لابد من وجود تعريفة جمركية في الدولة (B) أو شكل أخر من القيود التجارية على الواردات من الدولة (C)، وخلاف ذلك فإن كافة التجهيزات السلعية في الدولة (B) سيتم استيرادها من الدولة (C)

الشكل رقم 02 : تحويل التجارة الأضرار

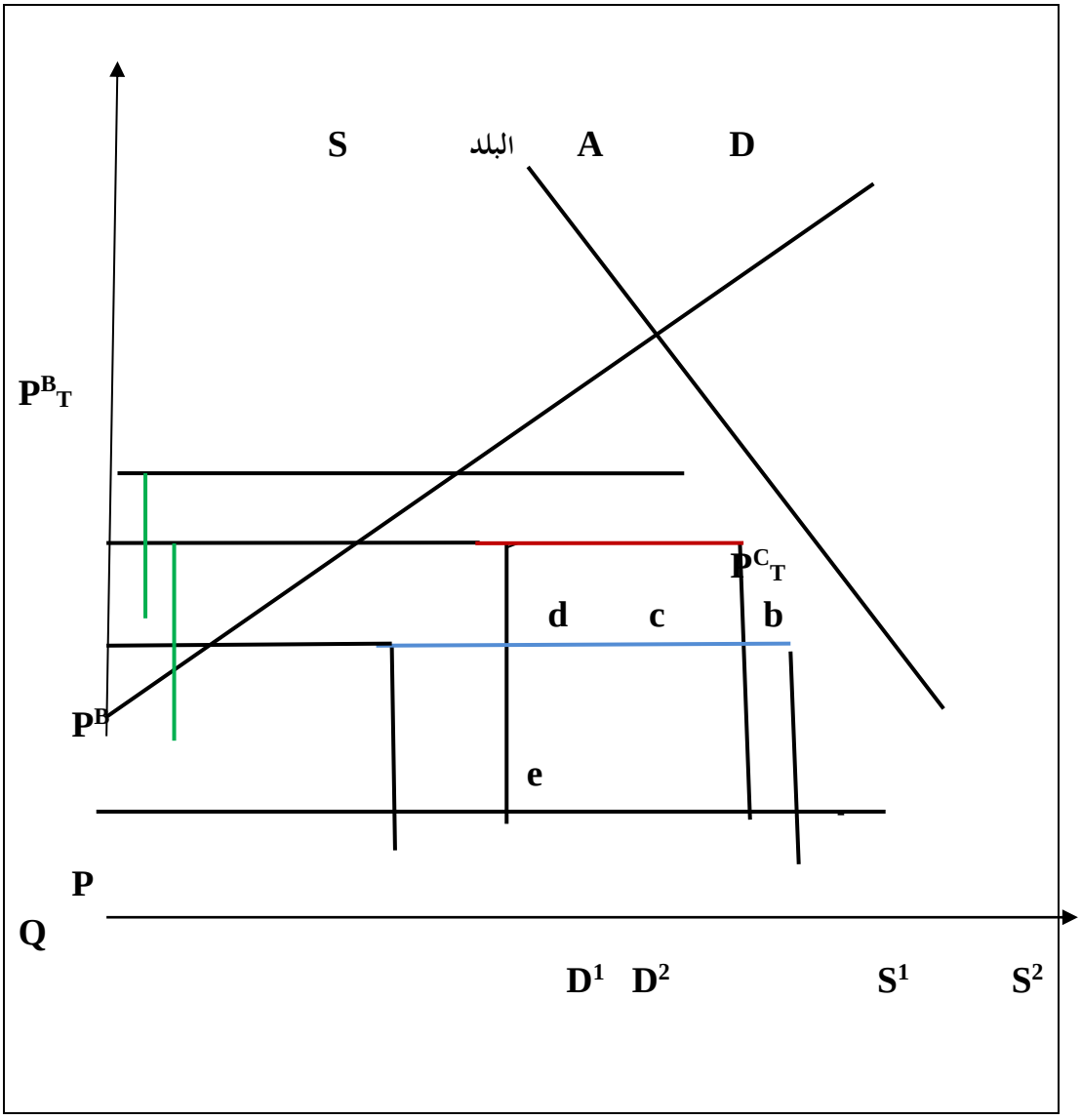

المصدر : أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 11

1. نفترض أن للدولة (A) تعريفة جمركية محددة $\mathbf{t^* = t^B = t^C}$ تطبق على واردات الدولتين (B) و(C)، و أن هذه التعريفة ترفع من أسعار العرض المحلي إلى $(P^B{}_T)$ و $(P^c{}_T)$ تباعا و أن حجم التعريفة المشار إليه بالخطوط الخضراء التي توضح أن :

$$\mathbf{t^* = P^B{}_T - P^B = P^c{}_T - P^c}$$

2. طالما يعتبر في ظل التعريفة منتج الدولة (C) أرخص فإن الدولة (A) تستورد المنتج من الدولة (C) و لا تتاجر مع الدولة (B).
3. يوضح الخط الأحمر (أو المسافة $S^1 - D^1$) الواردات كما توضح المسافة c+e عوائد التعريفة الجمركية قبل الدخول إلى منطقة الاتحاد الجمركي (معدل الضريبة × الكمية المستوردة).
4. لنفترض أن الدولتين (A) و(B) اتفقتا على إنشاء اتحاد جمركي يزيل التعريفة الجمركية على الواردات من الدولة (B).
5. يترتب عن ذلك ما يلي :

- $\mathbf{t^B = 0}$
- إلا أن مستوى $\mathbf{t^C}$ يبقى عند $\mathbf{t^C}$.
- تعادل أسعار المنتجات المحلية في الدولتين (B) و (C) تباعا (P^B) و$(P^C{}_t)$.
- طالما أن $P^B < P^C{}_t$ فان الدولة (A) ستستورد احتياجاتها من الدولة (B) بعد إنشاء الاتحاد الجمركي وسوف لن تستورد أي شيء من الدولة (C).
- عند السعر المحلي اقل من (P^B) سترتفع الواردات إلى الخط الأزرق $(S^2 - D^2)$.
- طالما أن السعر غير مشوه سعر التجارة الحرة في الدولة (C) يقل عن السعر في الدولة (B)، يقال بناءا على ذلك انه تم تحويل التجارة من المنتج الأكثر كفاءة إلى المنتج الأقل كفاءة. يلخص الجدول رقم (02) الآثار على الرفاه الاقتصادي العام.

الجدول رقم (02) الآثار على الرفاه الاقتصادي العام (تحويل التجارة)

	aالبلد
فائض المستهلك	a+b+c+d)+(
فائض المنتج	-a

العوائد الحكومية	-(c+e)
الرفاه الاقتصادي العام.	+(b+d)-e

المصدر : من إعداد الباحثة إعتمادا على الشكل رقم 03 .

و حتى يكون التكتل الاقتصادي الإقليمي مبررا لابد أن يكون الأثر الصافى لخلق ، و تحويل التجارة. أثرا موجبا على الرفاه العام، و كي تكون النتائج إيجابية عند إقامة أي اتحاد جمركي يشترط أن تتوفر ثلاثة شروط هي :

الشرط الأول: أن تكون اقتصاديات هذه البلدان عند إقامة الاتحاد متنافسة فيما بينها أو متشابهة.

الشرط الثاني: أن يكون حجم التبادل التجاري فيما بينها عند إقامة الاتحاد مرتفعا بالنسبة لحركة التبادل الإجمالية.

الشرط الثالث: أن تكون التجارة الخارجية لكل من هذه البلدان متدنية بالنسبة لإنتاجها المحلي.(عبد الهادى يموت ، 1978 ، ص 96)

4. العوامل الرئيسية لتقدير نتائج الاتحاد الجمركي :

هناك مجموعة من القواعد يمكن الاسترشاد بها فى تقدير إمكانية تغلب الآثار الإيجابية من خلق التجارة على الآثار السلبية من تحول التجارة بين المجموعة المتكاملة و هي على النحو التالى :

- **نسبة التجارة البينية بين الدول الأعضاء** : فكلما زادت نسبة التجارة المتداولة فيما بين الدول الأعضاء فى الاتحاد مقارنة بنسبتها مع الدول غير الأعضاء كبر احتمال زيادة الرفاهية الاقتصادية نتيجة إقامة الاتحاد الجمركي.(عمر حسين ، 1998،ص 58)
- **نصيب حجم التجارة الخارجية فى التجارة الإجمالية** : كلما صغر نصيب حجم التجارة الخارجية فى التجارة الكلية لكل دولة قبل قيام الاتحاد كبر احتمال زيادة الرفاهية الاقتصادية نتيجة أثر خلق التجارة .
- **درجة التنافس و التكامل** : إن قيام اتحاد جمركي بين دول ذات اقتصاديات متنافسة أمر مرغوب فيه ، حيث أن مفهوم "التنافسية " هو أن الدول الأعضاء تنتج سلعا من ذات النوع إلى حد بعيد قبل تكوين الاتحاد ، فكلما زادت درجة التنافس بين منتجات الدول الأعضاء (أي أن تكون السلع المنتجة من قبل الصناعات ذات التكلفة العالية فى أطراف الاتحاد المختلفة متماثلة) زادت المكاسب الناجمة عن أثر خلق التجارة و قلت الخسائر الناجمة عن أثر تحول التجارة . و كلما ضعفت درجة التنافس بين المنتجات قلت فرص ترشيد تخصيص الموارد و بالتالي قلت النتائج الإيجابية من خلق التجارة . فى حين أن " التكاملية " تعنى وجود فوارق واسعة فى حجم إنتاج المنتجات الصناعية. و لقد أشار (**فاينر**) إلى أن الاتحاد بين دول متنافسة أكثر فائدة من الاتحاد بين دول متكاملة من

المتوقع ألا ينتج عنه زيادة حجم التجارة بينهم ، نتيجة للأثر الإنشائي و الأثر التحويلي . أما الاتحاد بين الاقتصاديات المتنافسة، فسيؤدى إلى الاستخدام الأمثل للموارد و زيادة درجة التخصص و هو ما سيزيد فى حجم التبادل بينهم.

– **نطاق الاتحاد** : فكلما اتسع نطاق الاتحاد و ازداد عدد الأقطار الأعضاء فى الاتحاد زادت المكاسب الناجمة عن قيام الاتحاد . فكبر حجم الاتحاد سيؤدى إلى زيادة الأثر الإنشائي، نتيجة تقسيم العمل ، الذى يؤدى بدوره إلى زيادة كفاءة توزيع الموارد و الانتاج . و من ثم زيادة الناتج الكلى ،كما أن التوسع المستمر فى حجم الاتحاد يقلل من إمكانية تحول التجارة . (R.Rynoud, sans date, p 59)

– **الفجوة الاقتصادية** : و يعبر عنها بمدى التباين أو التجانس فى درجة النمو الاقتصادي بين دول الاتحاد ، حيث تختلف الآثار على مستويات الدخل، و من ثم على الرفاهية بين الدول الأعضاء .كما تختلف الآثار على موازين المدفوعات نتيجة لانتقال عنصر العمل و رأس المال ، إضافة إلى اتجاه عناصر الانتاج إلى الاستخدام الأكثر كفاءة ، لذلك كلما قل الفارق الاقتصادي و زاد التجانس زاد مستوى العدالة فى توزيع المنافع و التكاليف .

– **مستوى الرسوم الجمركية** : إن إزالة الرسوم الجمركية له تأثير مباشر على أسعار السلع و الخدمات، فكلما كان مستوى الرسوم الجمركية مرتفعا قبل قيام الإتحاد كلما زاد الأثر الإيجابي على التكاليف. كما أن العوائق الأخرى للتجارة الدولية ذات الأثر الحمائي لها تأثير مباشر على كل من الانتاج و الاستهلاك و الأسعار. و من ثم فإن إزالة كافة العقبات أمام التجارة بين الدول الأعضاء يعكس حجم المزايا الاقتصادية التى يمكن الحصول عليها من جراء هذا الاتحاد .

– **فوارق التكاليف** :تمثل الفوارق فى التكاليف أحد الشروط التى يمكن توافرها للاستفادة من الاتحاد ، حيث يمثل اختلاف تكاليف إنتاج السلع المنتجة قبل الاتحاد أحد العوامل التى تقود إلى الآثار الإيجابية على كل من الدخل و الاستهلاك و الرفاهية بعد قيام الاتحاد. علاوة على زيادة الاستخدام الأمثل للموارد و زيادة التخصيص، و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء .

5 . الخاتمة :

نستنتج من خلال هذا البحث أن أغلبية الاقتصاديين قد ركزو على بلورة بعض المفاهيم القابلة للتطبيق بسرعة تماشيا مع ما يجرى فى الواقع الاقتصادي ، فهناك إرتباط مباشر لهذه الدراسة مع الواقع و التنمية، والتجمعات الاقتصادية المتشكلة و مع ضرورة إيجاد حلول عاجلة و عملية .و يعتبر التيار اللبيرالى من أبرز التيارات النظرية فى مجال التكامل الاقتصادي، حيث يؤمن هذا التيار بالقدرات التى يمثلها السوق لإرضاء كل الشركاء، إلا أنهم يدعون لتحقيق ذلك بإلغاء كافة الحواجز فيما بين اقتصاديات الدول لتحديد أسعار التوازن و تسهيل حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، إلا أن منظري التيار تباينت واختلفت مقارباتهم حيث نجد أن هناك العديد من الرؤى و التصورات فى هذا المجال. و قد تم التوصل إلى النتائج التالية :

– من خلال تشكل الاتحاد الجمركي كخطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي، ستتمكن كل دولة عضو من الاستفادة من انتاج السلع التى يؤهلها واقعها أن تتخصص فى انتاجها لتموين كافة أقطار الاتحاد .و هذا ينطبق على الانتاج الزراعي و الصناعي على حد السواء .

–كما أن اتساع السوق الناتج عن التكامل لا بد أن يعمل على قيام صناعات كبيرة قادرة على الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير فيساعد ذلك على رفع مستويات و جودة الانتاج من جهة و تخفيض تكاليفه من جهة أخرى

– الأمر الجدير بالتأكيد هو أن التكامل الاقتصادي ليس غاية فى حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق أهداف معينة للأعضاء، المشاركين فى التكامل، و بعض هذه الأهداف قد تكون أهدافا سياسية،

– هناك آثار اقتصادية متعددة تنجم عن قيام الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء،وتتمثل فى زيادة الانتاج الناجم من التخصص و تقسيم العمل و وفورات الحجم و تحسين الكفاءة الانتاجية الناجمة من زيادة المنافسة بين الدول الأعضاء

–يساهم الاتحاد الجمركي في تحسين معدل التبادل التجاري للاتحاد بالمقارنة مع العالم الخارجي، هذا بالإضافة إلى التغيرات التى تحدث نتيجة التكامل و التى تؤثر على عوامل الانتاج كما و كيفا مثل تدفق رأس المال و ارتفاع معدل التطور التكنولوجي .

– يمكن تحليل معظم الآثار و الجوانب الاقتصادية للاتحاد الجمركي على أساس النظرية التقليدية للتجارة حيث تمتد نظرية التكامل الاقتصادي إلى ما بعد نظرية الاتحاد الجمركي فى ثلاث مجالات هامة :

1- موضوع تحقيق حرية انتقال عناصر الانتاج .

2- موضوع تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية ، و التى تشمل السياسات المالية و النقدية .

3- تقييم التكامل باستخدام معايير أخرى غير تلك المعايير المتعلقة بكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية

6.المراجع:

1. عفيفي، س (2003)، *التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق*، طبعة 4، جامعة حلوان، القاهرة، ص ص 27 ، 28 .
2. عبد المطلب، ع (2003)،*السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل فى الألفية الثالثة* ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص 13.
3. أحمد عبد داود، س (2002)، *إمكانات التكامل الاقتصادي فى الدول الإسلامية و دورها فى التقدم التكنولوجي*، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، ص 10.
4. سيد عابد، م (1999) ، *التجارة الدولية* ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، ص 256 .
5. أبو ستيت، ف (2004)، *التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة*، الدار المصرية اللبنانية، جامعة حلوان، القاهرة، ص 9
6. الغندور، أ (1970) ، *التكامل الاقتصادي العربي* ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، ص 9.
7. حسين، ع (1998) ،*التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر(النظرية و التطبيق)*، الطبعة 1، دار الفكر العربي، القاهرة ، ص 29
8. بكري، ك (1984) ، *التكامل الاقتصادي*، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، القاهرة، ص 38.
9. عبد المطلب ، ع (2003)، مرجع سابق ، ص 27 .
10. أبو ستيت، ف (2004) ، مرجع سابق ، ص 12.
11. أحمد حشيش، ع ، الفولى ،أ (1998)، *أساسيات الاقتصاد الدولي*، دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية، ص 264.
12. عوض الله، ز (دون سنة نشر)، *العلاقات الاقتصادية الدولية* ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، ص 193 .
13. السيد عابد، م (1999) ، مرجع سابق ، ص 259

14. خالد،ن (2016) ، *تحديات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي بين الطموح و الواقع* ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، الآسكوا ، الأمم المتحدة ، ص 28.

15.عبد الرحيم، إ (2002) ، *التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي* ،طبعة 1، الدار العربية للطباعة و النشر ،القاهرة، ص 65.

16.عفيفى ، س (1991) ، *التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم* ، الطبعة 2 ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ص 293.

17 . F.Machlub (1977), A History of thought on economic integration, Macmillan ,London, p 19 .

18 . رفعت، م ، أحمد م (2006)، *الآثار الاقتصادية المتوقعة للتكامل المالي على الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، مصر، ص 42 .

19. نعماوي، ر (2013)، *الآثار الاقتصادية لمناطق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول النامية و بعض الدول العربية* ، رسالة ماجستير في الإقتصاد الدولي ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران، ص ص : 16-18 .

20. عفيفي ، س (2003)،مرجع سابق، ص 59 .

21 .محمود الإمام، م (1990)، *التكامل الاقتصادي : الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 245 .

22.F. Gauthier(1992), Relation économiques internationales, Ed P.U de laval ,Canada, p 192.

23. سيد عابد، م (1999)،مرجع سابق ،ص 268 .

24 . الكواز، أ (2009)، *التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي*،مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،العدد 81 ، السنة الثامنة، ص ص 10، 11.

25 .Boue.A(1998), Le protectionnisme :Analyse économique ,Paris,Vuibert, P 244.

26 . يموت، ع (1978)،*مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث*،معهد الإنماء العربي،ص 96

27 . حسين، ع (1998) ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية و التطبيق ،طبعة 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة، ص ص 56 ، 58.

28 . Rynoud .R (sans date) , Les relations économiques et monétaires internationales ,Paris,3eme édition, REVUE BANQUE , pp 58-59